الشباب بعد مرحلة التعليم

للاستاذ إبراهيم الغطريفى

أصبح البحث فى مصير الشبان المتعلمين من الدراسات الاجتماعية الهامة التى عنيت بها الدول فى السنوات الأخيرة .

فقد قرر مجلس عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٦ أن يلفت نظر الدول حتى غير الممثلة فيه إلى هذا الموضوع الدقيق لتتخذ الوسائل الفعالة وتشترك فى التدابير الدولية ، كما أنه ناط بالمعهد الدولى للتعاون الفكرى متابعة الأبحاث ، ثم تلت ذلك مؤتمرات قامت بدراسة كثير من البيانات والاقتراحات التى تقدمت بها الدول المختلفة .

وقد سلكت الدول الغربية طريقا قديما ازاء هذه الظاهرة الاجتماعية ، فتشكلت فيها إما مؤتمرات محلية كانجلترا أو لجان خاصة كرومانيا أو إدارات كفرنسا والسويد وألمانيا وبلجيكا يطلق عليها مكاتب الاحصاءات الجامعية (Bureaux Universitaires Statistiques) أو إدارات الاستعلامات (Services des, renseignements) وذلك لدراسة كل ما يحيط بالموضوع دراسة مفصلة حتى تتخذ الوسائل على ضوء هذه الدراسة . وقد قامت هذه الدول بعمل احصائيات عن حملة الشهادات الدراسية المختلفة من عين منهم ومن لم يُعيَّن وعدد طلاب الفرق النهائية وعدد الوظائف التى تشغل عادة كل عام ، بل قامت بعض مكاتب الاحصاء الجامعية فى سويسرا بدراسات فردية لخريجى الجامعات والمعاهد الفنية .

ذلك لأن الإحصاء أصبح من مقومات العلم الحديث ، وخير وسيلة للوقوف على حقيقة المسائل الاجتماعية . وقد كانت الإدارات المشار اليها تتعاون فى بحثها مع مراكز الأبحاث البيداجوجية والعلمية والاقتصادية لتحقيق الأغراض الآتية :

١ — معرفة مدى حاجة ميادين الأعمال المختلفة الى الشبان المتعلمين .

٢ — أن يقف أصحاب الأعمال على عدد وأنواع المؤهلات التى يحتاجون اليها فى مزاولة أعمالهم .

٣ — أن تتمشى نظم التعليم من حيث النوع والعدد وفق ما تتطلبه ميادين الأعمال فيتوازن العرض والطلب ويوجه الشبان الى المهن التى تفتقر الى جهودهم وينصرفوا عن غيرها

وقد قامت هذه الإدارات لتخفيف وطأة البطالة بين المتعلمين بما يأتى :

١ — تقديمهم الى أصحاب الأعمال .

٢ — وضع نظام للتأمين ضد البطالة .

٣ — وضع نظام لتمرين المتخرجين حديثا لاستكمال ما فاتهم أثناء دراستهم وقد شمل نظام التمرين فى فرنسا طلاب الفرق النهائية بالمعاهد العليا أو الفنية .

٤ — تقديم الاقتراحات التى تستخلصها على ضوء احصائياتها وأبحاثها .

وقد شعرنا فى مصر بازدياد المتعلمين فى السنوات الأخيرة فبينما كان عدد العاطلين فى سنة ١٩٣٠ على التوالى ٢٥ من كلية الآداب و ١٥٥ بكالوريا و ٦٢ تجارة متوسطة و ٣٨ زراعة متوسطة و ١٢٠ فنون وصناعات نجد أنه فى سنة ١٩٣٥ ظهرت أولا بوادر العطلة فى الهندسة فكان العاطلون ١٦ طالبا وفى الزراعة ٧ وفى التجارة ٩٥ وزاد عدد عاطلى كلية الآداب والفنون والصناعات الى الضعف ، والتجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة الى خمسة أمثالهم ، والبكالوريا الى عشرة أمثالهم ، بينما ظلت كليات العلوم والطب وطب الأسنان والصيدلة بلا عاطلين .

ومن الغريب أننا لو تصفحنا عدد المشتغلين فى المدة ما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٥ لتبين لنا أن وظائف الحكومة استوعبت كثيرا منهم ؛ فقد التحق بها ١٠٩٧ بينما من اشتغلوا فى الأعمال الحرة ٨٦ ومن التحقوا بمصالح أخرى ٧٧٩ وأولئك من خريجى الهندسة ودار العلوم والطب البيطرى والزراعة العليا والتجارة العليا والمعلمين العليا ومعهد التربية .

وكذلك بالنسبة لكليات الجامعة فقد وظف منهم ٨٣٠ و ٣١ و ٥٧٥ وبالنسبة لخريجى المدارس الفنية والخصوصية ١١٢٣ و ٣٤٧ و ٥٠٦ على التوالى فى الحكومة وفى الأعمال الحرة وفى المصالح الأخرى ، غير أنه يرجح أن تكون نسبة المشتغلين فى وظائف الحكومة بعد سنة ١٩٣٥ أقل من ذى قبل ، نظرا الى تضخم عدد المتخرجين السريع والى ضيق نطاق الوظائف الحكومية .

لذلك يجب توجيه أكبر الجهود لفسح الطريق أمام الشبان فى المنشآت الحرة ، وهذه المنشآت منتشرة فى البلاد بكثرة فائقة ، فقد بلغ عدد الشركات المتنوعة وفقا لتسجيلها تجاريا لغاية سنة ١٩٣٦ ، ٣٣٢١ ولا شك فى زيادة هذا العدد فيما بعد ، وأقوى دليل على ذلك أن الشركات المساهمة المصرية التى أنشئت فى سنة ١٩٣٦ بلغت ١١ شركة وصلت الى ٢٢ فى سنة ١٩٣٧ والى ٢٦ فى سنة ١٩٣٨

وعلى ذلك فاستخدام الشبان المتعلمين فى المنشآت الحرة ضرورة اجتماعية حتمها التطور الاجتماعى ولا مفر من التسليم بها والأخذ بمسايرتها بأوسع ما تحتمله الطاقة ، لأن مسايرتها ضرورة ملحة للشبان المتعلمين وفائدة لأرباب الأعمال . وكل ما تبديه الحكومة فى شتى المناسبات سواء بالدعاية لهذه الفكرة أواستنهاض أصحاب الأعمال للعمل بها ان هو الا اتجاه طبيعى يحتمه انتشار التعليم وكثرة المتعلمين ووجود نواح متعددة للنشاط الاقتصادى والصناعى والتجارى فى البلاد .

إذن لن يكون التفكير فى وسائل تشريعية لتأييد ما تقدم إلا نتيجة عادية لهذا التطور حتى تفتح فى وجوه المصريين سبل الاستخدام كافة وتمتد إلى جميع الشركات التى تتخذ من مصر ميدانا لاستخدام أموالها كلها أو بعضها ولا تكون منحصرة فيما يجد من الشركات بل تمتد الى ما كان منها موجودا ، بذلك يتمكن المصريون من مشاركة الأجانب فى الاضطلاع بالأعمال العامة فتتوثق الصلات و يزداد التعاون بينهم ، وتعطى لأصحاب الأعمال الفرصة لإظهار حسن نيتهم ومسايرتهم لتطور الحياة الاجتماعية فى البلاد كما أن إعداد الشبان المصريين للقيام بالأعمال الفنية فى المنشآت الكبرى يعقب فوائد مادية تعود على أصحاب الأعمال بجانب الفوائد الأدبية المشار اليها ، إذ أن كثيرا منهم أدرك أهمية ذلك الإعداد عند ما نشبت الحرب واضطر كثير من الفنيين الأجانب إلى ترك البلاد على حين فجأة ، بحالة كادت تؤدى إلى إغلاق بعض المصانع ، أضف إلى ذلك اعتدال المرتبات التى يأخذها المصريون وما يتركه استخدامهم من الاثر لدى بنى وطنهم وهم عملاء هذه المنشآت .

وإذا أصبحت الحرب سببا فى إضعاف نشاط بعض المنشآت ولا سيما الشركات التى تقوم بالمقاولات العامة كالمقاولات الحكومية ، وقد كانت تخصص لها فى أوقات السلم مبالغ طائلة فاختصت مثلا وزارة الأشغال فى ميزانية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بـ (٧,٥٣٢)— احتاجت من ناحية أخرى إلى جهود الشباب فى التجنيد فى الأسلحة المختلفة المستحدثة وفى الصناعات الحربية وفى أعمال الصيانة .

يرى بعض المفكرين أن يشتغل الشبان بأنفسهم فى الأعمال الحرة ، غير أن الاستقراء دل على أن الاشتغال على هذا الوجه قاصر على الحقوقيين إذا ما زاولوا المحاماة ، وعلى بعض خريجى الزراعة المتوسطة ، ويجرى ذلك فى أوربا أيضا إذ أن من يتخرج من الكليات لا يقدم على الأشتغال بالأعمال الحرة لحسابه الخاص بعد التخرج مباشرة بل يلتحق بشركة تجارية أو صناعية حيث يشتغل فيها بعض الزمن وفيها يكتسب الخبرة العملية ومنها ينتقل إذا صادفه الحظ إلى ميدان الأعمال الحرة لحسابه الخاص. فيستنتج مما سبق أنه ليس أمام الشبان بعد خروجهم من المعاهد العلمية إلا طريقان إما أن يلحقوا بالمنشآت الحرة وهى الطريق الطبيعى بعد أن يهيأ لهم ، أو يلتحقوا بوظائف الحكومة .

وعلى ذلك فيجب التقريب بين الاشتغال بالمنشآت الحرة والاشتغال بالحكومة سواء فى طريقة الالتحاق أو فى المعاملة ، ويترتب على هذا التماثل ما يأتى :

(١) يبعث فى الشبان النشاط والاعتماد على النفس .

(٢) يرفع أمامهم مستوى الأعمال الحرة ويخفف من غلواء بعضهم .

(٣) يساعد على أن يكون التعيين فى وظائف الحكومة دوريا وسريعا فلا نجد متعطلين أقلهم قضى وطره وأكثرهم ينتظر ، وهؤلاء المنتظرون مع الزمن ينتقلون من عاطلين إلى غير صالحين للعمل .

إعداد الشبان المتعلمين :

رأينا فى مستهل البحث الزيادة السريعة فى عدد المتعلمين ، ولكى نأخذ صورة واضحة ، يكفى أن نقارن عدد من تخرج من بعض المعاهد فى العام الدراسى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بعدد طلبة السنة الأولى بها لعام ١٩٣٨ فنجد أن العدد فى كلية الحقوق والآداب والطب والعلوم والهندسة ومدارس التجارة المتوسطة ومدارس الزراعة المتوسطة والفنون والصناعات على التوالى ٢٠٨ متخرجا و ١٠٥٠ مستجدا و ٦١ متخرجا و ٥٨٩ مستجدا و ١٠٧ متخرجا و ٢٠١ مستجدا و ٢٦ متخرجا و ٧٨ مستجدا و ١٥٤ متخرجا و ٢٣٣ مستجدا ولا شك أن الخير فى أن يقترن الاقبال على التعليم بالتوازن بين العرض والطلب ، إذ أن العرض يزيد جدا على الطلب من متخرجى الآداب والحقوق والتجارة وكلية الهندسة قسم مدنى (هذا العام فقط) بينما يقل جدا فى كلية الهندسة بالأقسام الأخرى ، ويكاد ينعدم العرض فى الصيدلة وفى بعض أقسام كلية العلوم إذ أن المتخرجين منهم يلحقون بوظائف الحكومة .

وكذلك يجب استكمال بعض ما ينقص الشبان المتعلمين من مؤهلات خاصة ، إما لأنها مما لا يطلب توفرها لديهم قبل اتجاههم الى المنشآت الحرة ، وإما لأنها مما لا يدخل فى نطاق الدراسة وإنما مجالها التمرين العملى أو الجهد الشخصى للطالب .

ولا غضاضة فى هذا ، وقد رأينا أن بعض البلاد الأوربية التى خطت فى البرامج العلمية خطوات واسعة والتى اعتاد شبانها أن يشتغلوا بالأعمال الحرة ، تجعل من مهمة الادارات الاحصائية التى أنشأتها للبطالة القيام بتمرين الشبان ، حتى غير المنتهين من الدراسة كما فى فرنسا ، أو القيام بإعداد علمى تكميلى للعاطلين كما فى الولايات المتحدة .

ويمكن تلخيص ملاحظات بعض أرباب الأعمال فيما يأتى :

١ — أكثر الوظائف بالمنشآت الحرة هى الكتابية ، ويكفى لشاغليها إجادة لغة أجنبية والكتابة على الآلة الكاتبة ومعلومات عامة ، ولم تتوافر هذه المؤهلات لدى خريجى المدارس الثانوية المصرية رغم أن نسبة المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية الى مجموعهم كنسبة ٧ : ١٩

٢ — الضعف فى التمرين العملى ، وهذه ظاهرة ملموسة سواء فى خريجى المعاهد التجارية أو الصناعية وربما كانت العودة الى اشتراط تمرين ستة أشهر متوالية على الأقل للحصول على الشهادة كفيلة بازالته .

٣ — فى الوظائف الحسابية يجانب الضعف فى اللغات الأجنبية عدم الاهتمام بالمسائل العملية كالاختزال والآلة الكاتبة والجداول الاحصائية وتحضير الميزانيات .

٤ — فى الوظائف الزراعية لوحظ وجوب العناية بالكيمياء الزراعية وأعمال المساحة .

٥ — فى الوظائف الهندسية تجب العناية بهندسة التعدين ورفع مستوى مدرسة الهندسة التطبيقية إذا ظل عدد خريجى قسم الميكانيكا والكهرباء بكلية الهندسة محدودا .

٦ — إدخال بعض الصناعات والفنون كالغزل وتنظيم المعارض ونفخ الزجاج واصلاح الآلات الدقيقة وما يتصل بالسينما واللاسلكى .

٧ — يجب أن يتوافر فى من يتقدم للعمل بالمنشآت الحرة روح الإقدام والمحافظة على المواعيد ومراعاة النظام والرغبة فى التضحية فى البداية سواء من حيث مكان العمل أو المرتب .

ومن الانصاف أن نقرر أن كثيرا من الملاحظات السابقة يمكن أن يتغلب عليها خارج برامج الدراسة ، لأن المناهج العلمية لا يطلب منها سواء فى مصر أو فى غيرها أن تفى بجميع الرغبات . وقد يكون الاتجاه أثناء الدراسة إلى الجمعيات العلمية والرحلات والاستفادة من حسن استخدام الاجازات السنوية واتصال المشرفين على المعاهد برجال الأعمال اتصال تزاور وتعارف واشتراك فى الرأى — كل هذه لو بذلت إزاءها العناية المرجوة لأتت بأحسن النتائج .

أما بعد الدراسة فينتقل الاتجاه من تزويد المتخرجين بكثير من المعارف الضرورية إلى أندية الخريجين واتحاداتهم وجمعياتهم فحليق بها أن تضيف إلى أغراضها الاجتماعية أغراضا ثقافية وعلمية ، وواجب على الإخصائيين من أعضاء هذه الجماعات ألا يضنوا بمعلوماتهم وفنونهم على زملائهم من الأعضاء فيدلوا بها إليهم فى نظام مرسوم وطريق ميسور ولا تقف

مجهودها على هذا ، بل توالى الاتصال برجال الأعمال ليتعرفوا بأعضائها ويتبادلوا معهم الآراء ويكون ذلك بإقامة محافل ومآدب ومعارض تتصل بالطابع العلمى أو الفنى لهذه الجماعات .

ولا شك أنه لو أحكمت الصلات بين طلاب المعاهد ولا سيما الفرق النهائية وبين القائمين بالتعليم وبين الخريجين وبين أرباب الأعمال لجنينا من هذه الصلات خيرا وفيرا .

ويوجد عامل فعال فى مقاومة ما يؤخذ على المناهج ، وهو الإقبال على المعاهد الليلية . وإننا نلمس ما تؤديه المعاهد الليلية الأجنبية المنتشرة فى مصر واسكندرية وبعض العواصم من الجهود فى تزويد الناشئة بما فاتهم الحصول عليه فى المدارس العادية ولكن أكثر المقبلين عليها من غير المصريين .

فاذا ما أقبل المصريون على هذه المعاهد الأجنبية الليلية ، وأقبل ذوو الثقافة العالية منا على إنشاء معاهد ليلية غير حكومية قد تكون أكثر ملاءمة لنا وتمشيا مع ثقافتنا ، لو تم هذا لأعفينا وزارة المعارف من مسئولية كبيرة ، من الحق أن تعفيها منها .

غير أن الوسائل السابقة قد لا تقضى على الصعوبة التى يلاقيها الشبان إزاء اللغات الأجنبية ، وذلك لأن المؤسسات الهامة فى البلاد هى التى يقوم بها الأجانب ، ولهؤلاء لغات متعددة وقد لا تجد عددا يتناسب مع عدد العاطلين يمكنه أن يجيد إجادة تامة إحدى هذه اللغات بدرجة تماثل اتقان الأجانب أنفسهم أو من نشأ فى بيئتهم ، وهذه حالة قل أن يكون لها نظير فى دولة أخرى حيث لا تتطلب مؤسسة فى دولة من أحد الموظفين أن يجيد لغة غير التى تزاول فيها عملها .

وعلى ذلك فيجب العمل بشتى الوسائل على تعميم استعمال اللغة العربية وتشجيع الاقبال على تعلمها والاستعانة بمن يعرفها ، وذلك بشتى الوسائل الودية أو الادارية أو التشريعية ، لأنها فضلا عن أنها اللغة الرسمية للبلاد فهى اللغة التى يتكلم بها الجمهور وهم عملاء المنشآت الحرة .

ولا شك أن التطور الاجتماعى واهتمام الحكومة والمواطنين بهذا الموضوع وإقبال الأجانب على مساعدتهم فى هذا الاتجاه يزيد الاتصال بينهم وبين المصريين ، ويوسع نطاق التعاون الذى قد يصل إلى الاندماج ، وسيكون لذلك — فيما بعد — أثره فى أن تتناول اللغة العربية جميع المرافق والمعاملات فى المستقبل القريب .

هذا بعض الملاحظات التى تمكنت من الوقوف عليها عن الشبان المتعلمين بعد انتقالهم من دور التعليم إلى ميدان العمل ، ولا شك أن هذا الموضوع لا يزال صالحا لأن يكون موضع أبحاث ودراسات كثيرة خليقة أن يعنى بها كل من يمارس بحث المسائل الاجتماعية كى يتسنى الوصول إلى نتائج وحلول مؤسسة على دعامات قوية من البحث العلمى الصحيح .

ابراهيم الغطريفى